

كان مجموعها من اقسامه اربعة اقسام طاعتها حتى بالفواضيل فاضلة والفضائل من فضلة
فاشتهر ان الاولى المقيدة والثانية القاصرة ولعلها اصطلاح والافضل بمعنى كماله
فالاول واحد من منفعات الخيرات التي هي اركانها في قول المعتمد لا بد
طلب الاخذ في القول بالجملة وما فيها كان التقيد بكونه ما ذكره في الاوحد
لتقدير الشرط في كذا او بعض محقق الفوائد وهو ان من توهم في التسوية
لكون الشرط مطلقا فقد كنت الايمان بقدره وكان مع الماضي انما التاكيد
والتقادم الاعراض والامثلة كان في حارة الام بمعنى القصد ونفا كسان
من جهة ان الامام يقصد ليع بالنا للمفعول فيها والامثلة تقصده لتسوية من حيث
ان الامثلة تلي في الجملة وتقل في المفرد وكان اربابهم يمان مع وامر بالاعتناء نحو
واجعل للمؤمن ماما والرب لا يشيب بالكتاب الذي يتوسل به لان شانه
الغنى السموي ريت بخط شيئا من اللطيف فيتم المم وسكون الراسية
لسمو قد صدقته ورا التمر في الاستعارات شبه عرض النبي الذي العجز
عنه بطرف محيط به من جميع جهاته والربنا سب قول بعض هو في استعارة
تعبه معنى على مثلها في قوله تعالى اصليتكم في جرد الخيل الى الدلالة على
الاستعارة ووجه عدم مناسبة كلامه من الظروف والاستعارة هنا محاز
فاما معنى الاستعارة بينهما واما في الآية فقد تحقق الاستعارة الحقيقية تأمل يعرف
جمعا فاعرف معنى معروفة اخرى راضية بمعنى تخصيصه الاحوال على مجموع الحق
وتقبل الحجة للنسب معاينة الاقوال الضمير للرسالة وذكر باعتبارها في
معنى الكتاب كالتدوير بمعنى المتعلقة بيان المعاني فلابد في الاقتصار
السابق لانه باعتبار خارج المناقشات في كلام القوم والشواهد في ذلك العهد
جزى تذكر الايات القاعية وهي قضية كلمة يعرف منها احكام خزيباتها ومن
جملة الخزيبات ان العهد في الدور وحواله ان ان هدي تحقيق القاعدة وسبها
وهي يعرفه وتذكره فقط يعني ان يسطرها التحصيل وهي بغطيه الاقتصار وقيل
القاعدة منقولة على ان هذا اعتبار الامثلة المستعملين للقواعد والشواهد في
علاها باعتبارها عند الطالب المنعم وهو قريب من الاول على ان يقول ان هديت
القاعدة باعتبار غيره من الخزيبات لانه هو المحاج للايات بالقياس هو ثابت
بنفسه المحتاج لتعرفها وبالنسبة في نظر القاعدة وكان هذا معنى ما يقال

الشاهد

ان هذا كالتشابه من ارباب من يكون عن نفسه وعن غيره قد تدر ولصعوبة القامات
في كانه ليرى في شرح العظام ولو الوكيل الوو عند ما بلغ عطفه لان على الخبز
للاستيناف او عطفه على حساب وهو كلفه الوو في خبره ولا بد من ناوله ما في
انه مثله ويجعل الجملة الاولى لانها الحساب او بقدر في الثانية مستداهي حيز
الوكيل في الكبرى خبرية او لا يوقف المدرك على الصغرى فتأمل لولها على
وروده يكون على من يحاز كما كان كما لا او التقى بورد والمارة وبنوصفه اخرى
كوهاب العطفه فان من حشاه فنه محاز الاول وليس شتي فانها عطفه حال هبها
للتلازم بين الوهب والموهوب ونسب المراء وهبها باعها اخرى بذكر حصول
الحاصل للملازمه مدي نفس المعنى الذي صار به عطية فهو نظير منيت المقربون
وقلت قسلا وقد رشح السلك في عروس الافراج على من جعل قول الصلي استلزم
من فثا فبلا فله سلمه من محاز الاول كما نقله عند بعض حواشي العمام حتى ان
نقلها على مسئلة وجود المفعول به قبل الفعل المشهورة في خلق الله الكليات
وكذا ان يقول الختلف فنه اشتراط وجود الذات وذات العطية تسبق قطعها
وانت في بعض المواضع فاتفق في الامن ذات العامل ونما المقارن وصفها بانها
عطية فقط هي مفعول به لا مطلق على كلام العولين واللام في مقامه قد تدر
نزلت قال الشهاب الخفاج على البيضاء في عند قوله في الخطبة الحمد لله
الذي نزل الفرقان انه يزعج لان اللفظ عوض لا يوصف بالترول الا في الاثر
وتوهم بانه التبعية لا تقتضي المحاز فان ركب الامة اكب فيه بحركه تبعية
وليس بحركه له حقيقة وقد يقال هو لم يوصف بحركه والتبعية بل مع العوضه وظاهر
ان الحركة عوض فلو انصف بها العوض حقيقة لزم قيام العوض بالعوض والركب
والقياس مع الفارق فاسد ولقد تحير بعض الناس في هذا لزمها اجراء على القرآن
نزل حقيقة مع انه عرض بتقضي بحج والطق والكرم اللفظ به في الحي والسر واليك
في ذلك ولعمري انما اجمعوا على محو لسانا والنزول له واستعمال نزول القرآن وصدقه
واما كون الالاسنا وحقيقا او محازا لان النازل جمع بل بسبب القرآن كما قال الفاعل
نزل به الروح الامين فنتي اخره الالاسنا من حيزه ووزن الالاسنا حقيقة ثم رغبة بعد
فتأمل لان كلام العطينين قال العمام لان كل ما وهب النبي صلى الله عليه وسلم
من عطاياها فتوزيع الحامد وغيره من مسلمي الدنيا قال الشيخ في الكبر هذه الكلية